الجمعية اللبنانية
لتعزيز
الشفافية

# المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر
# تأثير التكامل في التدقيق على الأعمال

## نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

# الحكم الصالح والشفافية في القطاعين العام والخاص ودور التدقيق لإيجاد التكامل بينهما

يحيى الحكيم

فندق فنيسيا
بيروت
٢٦-٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤

# تعريف الفساد

**-فصل المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة**

يعرَف الفساد في العالم اليوم كالأتي: **ينجم الفساد عن استغلال المصلحة العامة لغايات خاصة.**
إن إحدى الآفات الأشد فتكاً في الإدارة العامة والقطاع الخاص التي تؤدي إلى استفحال الفساد وانعدام المحاسبة ينجم عن عدم توفر الشفافية والتلاعب بالإحصاءات واستحالة الحصول على المعلومات بسبب تسليم أصحاب مصالح خاصة إدارات عامة تعنى بالحقل الذي يعملون فيه. وهكذا نجد أن العديد من الوزراء أو رؤساء مجالس إدارة مؤسسات عامة أو مدراء عامين في إدارة عامة يسخرون القطاعات العامة التي يديرونها إلى مآربهم الخاصة ومنفعتهم الشخصية أو مصلحة من يعملون لخدمته من المتنفذين.
وقع لبنان في مؤشر إدراك الفساد (CPI) الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠١٣ في المرتبة ١٢٧ من أصل ١٧٧ دولة من دول العالم. السواد الأعظم من الدول العربية يقع بين الخمسين دولة الأكثر فساداً في العالم. يشذ عن هذه اللائحة دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة اللتين تحتلان المرتبتين ٢٧ و٢٨. ومرد ذلك لأسباب لا مجال للتطرق إليها هنا.

# معايير الرقابة والرصد
# وتقييم الاداء

المشترع في الدول الصناعية يسعى جهده دوماً عند وضع التشريعات العامة والقانونية إلى إبعاد أصحاب النفوذ الاقتصادية عن إدارة أجهزة القطاع العام.
التفريق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة أمر بديهي كي لا تقع المصالح العامة فريسة لجشع واستغلال رجال الأعمال أصحاب النفوذ والسطوة.
ما حدث عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ في القطاع المصرفي والأسواق المالية في الولايات المتحدة وأوروبا كان مثالاً صارخاً لفشل سياسة السوق وإدعاء بعض الاقتصاديين بأن السوق بإمكانه أن يصحح مساره.
لقد أثبتت التجارب والخبرة عبر التاريخ أن ما من مؤتمن على مال عام أو مصلحة عامة إلا وفسد عند خلط الخاص بالعام. لذلك فإنه من البديهي أن يكون المشترع والقاضي والناظم والمراقب من خارج نفوذ وسطوة رجال المال والنفوذ السياسي الفاسد، وإلا ما وضع قانون إلا لغايات خاصة وما أتى حكم إلا لمصلحة نافذ وما ركبت هرمية إدارية إلا لخدمة مصالح معينة وما عين مراقب إلا لغض النظر عن مخالفات قام بها فاسد أو لإلصاق تهمة ببريء.

# شفافية الرقم الصحيح

**شفافية الرقم الصحيح مفتاح الرؤية الواضحة.**

## إن الرقم في لبنان والدول العربية وجهة نظر!

الدكتور سليم الحص

إن أية دراسة تنظيمية تستوجب الحصول على الإحصاءات والبيانات التي تمكننا من تحويلها إلى مؤشرات تسمح لنا بتقييم طاقات القطاعين العام والخاص بشكل صحيح ومدى قدرتهما على استيعاب الزخم البشري النامي والمجالات التي يوفرانها لكافة شرائح المجتمع و كيفية النهوض بالطاقات الاقتصادية المختلفة ومعرفة كلفة العمل من المستوى العلمي المتطور حتى أبسط المستويات التي لا تحتاج إلى مهارات معينة.

إن **الرقم الصحيح** يسمح لنا بأن تكون رؤيتنا المستقبلية مستلهمة من عبر الماضي والحاضر ودراساتها وتمكننا من وضع استنتاجات واقعية وتحليلات علمية واستشراف واعد للمستقبل.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ١

**- ما هي عيوب القطاعين العام والخاص ؟**
نجد في القطاعين العام والخاص في لبنان وأكثر الدول العربية العديد من الشوائب والمشاكل التي تعتري هيكلياتها وتنظيماتها وآليات عملها.
إن ما قام به الوزير وائل أبو فاعور مؤخراً وأثار موجة من الاشمئزاز ليس سوى رأس جبل الجليد الذي يؤلف اقتصادنا المريض.
لإستعراض أهم المصائب الحالة بنا، نلفت النظر إلى البعض منها.
إن اللائحة التي نوردها هنا عن القطاع العام تنعكس على القطاع الخاص.
فأهم عيوب هاذين القطاعين فقدانها العناصر التالية:

١ – عدم توفر إحصاءات دقيقة عن القطاعات الاقتصادية المختلفة بدأً بنفقات الجهاز البشري في القطاع العام -المدنيين والعسكريين(لدواعي أمنية!)- إلى القطاع الخاص عدد العاملين الصحيح وانعدام أية بيانات تفصيلية عنهم وعن أوضاعهم.
٢ – عدم تحديد العمليات المفترض أن تقوم بها إدارات الوزارات بشكل واضح لمنع الازدواجية وعدم تضارب الصلاحيات وتشابكها مع الإدارات المختلفة في الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى.
٣ - عدم وضع هيكليات للوزارات توضح تقسيمها وتوزيع المسؤوليات فيها.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ٢

٤ – عدم توصيف الوظائف، أكان ذلك على صعيد الإدارات والوحدات في الوزارات
٥ – عدم وجود توصيف لعمل الموظفين والعاملين في الوحدات.
٦ – عدم وجود أدلة إجرائية **(Procedures Manuals)** إدارية ومالية ومحاسبية.
٧ – عدم وجود أنظمة لإدارة شؤون الموظفين.
٨ – عدم وجود تحديد للعمليات في الإدارات والمؤسسات العامة والتضارب بالصلاحيات بينهما.
٩ –عدم وجود قواعد لعدد المستندات والنماذج المطلوبة للمعاملات العامة ومن يصدرها ومن له الحق بالتوقيع عليها ولمن أعطي هذا الحق ومن أعطاه إياه؟
١٠ - عدم وجود دليل للتواقيع المعتمدة في كل إدارة ومؤسسة عامة.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ٣

١١ – عدم وجود أنظمة قواعد معلومات لكل إدارة ومؤسسة عامة وخرائط شبكات الاتصالات التي تربطها ببعضها البعض.
١٢ – عدم وجود أنظمة وخطط طوارئ (**Contingency Plans**) لمختلف الأمور المتعلقة بالسلامة العامة والأمن القومي ودرأ أخطار الكوارث الطبيعية والعمليات الحربية والأمنية والإسعافات الأولية.
١٣ – عدم وجود أنظمة محفوظات عامة (ذاكرة الوطن) لحفظ المستندات والدراسات والأبحاث في مختلف الإدارات والمؤسسات العامة.
١٤ – عدم وجود تدريب متواصل لموظفي القطاع العام.
١٥ – عدم تطبيق نظام الثواب والعقاب بالجدية والصرامة اللازمة في الإدارة بسبب الحصانة التي يتمتع بها الموظف والتي أصبحت عائقاً لمعاقبة الموظفين الفاسدين والجهلة والمخربين.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ٤

١٦ – عدم وجود رواتب بالمستوى الذي يشجع الأشخاص ذوي الكفاءات العالية من الانخراط في الإدارة العامة وفي بعض الحقول في القطاع الخاص
١٧ - عدم وجود أي نظم جدية للأبحاث والدراسات للتطوير في مختلف الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة.
١٨ – عدم وجود نظام لمعرفة حجم موجودات الإدارات والمؤسسات العامة.
١٩ – عدم وجود نظام للمخالصة بين مختلف الإدارات والمؤسسات العامة.
٢٠ – عدم وجود خرائط للأبنية المستعملة من قبل الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة.
٢١- عدم وجود أي دراسة أو إحصاء عن أملاك الدولة والبلديات والأوقاف الإسلامية التي لا يوجد أي فكرة عن أوضاعها المالية ولا العقارية.
٢٢- عدم وجود أية أدلة إجرائية للمناقصات المختلفة المتعلقة بالأمور التقنية والمعلوماتية والاتصالات.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ٥

٢٣- عدم وجود أية أدلة إجرائية للنيابات العامة تحدد صلاحياتها وما يمكنها أن تفعله وما لا يجب أن تفعله.
٢٤- عدم وجود أية أدلة إجرائية للسلطات العسكرية والأمنية تحدد مسؤوليات كل منها بشكل واضح.
٢٥- عدم وجود أية أدلة لحقوق المواطنين تحفظ أشخاصهم وأملاكهم من الانتهاكات والتجاوزات من أية جهة جاءت.
٢٦- عدم احترام العديد من السلطات اللبنانية والعربية للشرع الدولية التي تحفظ حقوق الإنسان المختلفة بالرغم من توقيع أكثر هذه الدول عليها وتعهدها باحترامها وتطبيق مضامينها.
٢٧- عدم وجود أية قواعد للنظم المعلوماتية الواجب التقيد بها والعمل من ضمنها للمحافظة على وحدة الإحصاءات والبيانات المالية والإدارية والقانونية المختلفة.
٢٨- عدم وجود أية وسيلة لملاحقة وتعقب أية معاملة مهما اختلفت أو كانت بسيطة.
٢٩- عدم وجود أية أدلة إجرائية دقيقة لدى سلطات الرقابة (ديوان المحاسبة، الخدمة المدنية و التفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب) لتبني على أساسها تحقيقاتها.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ٦

٣٠- عدم وجود أية أدلة إجرائية واضحة في وزارة المالية لجميع العمليات المالية الضرائبية أو المحاسبية التي يمكن أن توضح ماهيتها أو موجباتها.
٣١- عدم وجود أي تنظيم للأعمال العائدة للمصرف المركزي الداخلية.
٣٢- لا يوجد أي تنظيم أو دليل إجرائي في القضاء والمحاكم ولا في السجل التجاري.
٣٣- عدم وجود أي تنظيم إداري ومالي للسلطة التشريعية المفترض أن تكون القدوة والمثال للسلطة التنفيذية.
٣٤- عدم وجود مؤشرات اقتصادية واجتماعية ومالية يمكن الاعتماد عليها لوضع سياسات قطاعية ومناطقية للنمو والتطويرالمتوازن.
٣٥- عدم وجود أي تنظيم للسلطة اللاحصرية المتمثلة بالمحافظات والأقضية وتحديد التعامل مع السلطات البلدية التي تؤلف السلطة اللامركزية المحلية.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ٧

٣٦- عدم وجود سياسة بيئية للمحافظة على الطبيعة والمدن والمساحات الخضراء والبحر والأنهر.
٣٧- عدم وجود سياسة ثقافية للمحافظة على التراث في لبنان بتنوعها.
٣٨- عدم وجود منهج للتربية الوطنية والاجتماعية والأخلاق (**Ethics**).
٣٩- عدم وجود سياسة لتشجيع الرياضة على أنواعها وتنظيمها بشكل يفسح بالمجال أمام الشباب للبروز في مجالاتها المتعددة.
٤٠- عدم وجود سياسة لتشجيع الإبداع الفني على أنواعه.
٤١- عدم وجود سياسة تحدد دور التجارة والخدمات ومقارنتها بالصناعات الإنتاجية والتصدير مقابل الاستيراد والاستهلاك مقابل الإنتاج وما درجة الإفادة من كل قطاع من هذه القطاعات وأي نهج عام علينا أن نتبع لإنماء اقتصادنا وإيجاد فرص عمل بصورة متواصلة.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ٨

٤٢- عدم وجود سياسة زراعية للمحافظة على سلامة الغذاء.
٤٣- عدم وجود سياسة صناعية واستراتيجية لإنماءها.
٤٤- عدم وجود سياسة سياحية عامة تنظمها وتوضح
٤٥- عدم وجود سياسة صحية شاملة تنظم قطاعاتها المختلفة.
٤٦- عدم وجود سياسة لحماية التراث والأثار.
٤٧- عدم وجود سياسة لتظيم الأتصالات على أنواعها بدأً بالإنترنت مروراً بالهاتف الذي أصبح في عالم متطور ومتغير لا توجد لدى المسؤولين عندنا أدنى فكرة عما آلت إليه وإنتهاءاً بالبريد.
٤٨- عدم وجود سياسة تربوية شاملة في القطاعين العام والخاص والتعليم المهني والتعليم العالي.
٤٩- عدم وجود سياسة إسكانية
٥٠- عدم وجود سياسة لتنظيم المواصلات البرية والبحرية والجوية.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ٩

٥١- عدم وجود سياسة  زراعية للمحافظة على سلامة الغذاء.
٥٢- عدم وجود سياسة صناعية واستراتيجية لإنماءها.
٥٣- عدم وجود سياسة سياحية عامة تنظمها وتوضح أهدافها بالإضافة إلى الاصطياف والإشتاء.
٥٤- عدم وجود سياسة صحية شاملة تنظم قطاعاتها المختلفة.
٥٥- عدم وجود سياسة لحماية التراث والأثار.
٥٦- عدم وجود سياسة لتظيم الأتصالات على أنواعها بدأً بالإنترنت مروراً بالهاتف الذي أصبح في عالم متطور ومتغير لا توجد لدى المسؤولين عندنا أدنى فكرة عما آلت إليه وإنتهاءاً بالبريد.
٥٧- عدم وجود سياسة تربوية شاملة في القطاعين العام والخاص والتعليم المهني والتعليم العالي.
٥٨- عدم وجود سياسة إسكانية
٥٩- عدم وجود سياسة لتنظيم المواصلات البرية والبحرية والجوية.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ١٠

٦٠- عدم وجود سياسة للطاقة (الماء والكهرباء والطاقة الشمسية والطاقات الأخرى المتطورة.
٦١- عدم وجود سياسة تخطيطية شاملة.
٦٢- عدم وجود سياسة للأبحاث والتطوير.
٦٣- عدم وجود سياسة لتوحيد اللبنانيين.
٦٤- عدم وجود سياسة لإحتواء المغتربين وإعادة تواصلهم مع الوطن الأم.
٦٥- عدم وجود سياسة للفنون (السينما والتلفزيون والموسيقى والمسرح والرسم والنحت).
٦٦- عدم وجود سياسة للإستشفاء على أنواعها(الأمراض المستعصية، الأمراض النفسية، الإعاقات على أنواعها).
٦٧- عدم وجود سياسة للدواء
٦٨- عدم وجود سياسة اقتصادية شاملة.
٦٩- عدم وجود سياسة لتنظيم الضمان الاجتماعي والصحي. (نهاية الخدمة والشيخوخة).
٧٠- عدم وجود سياسة للنأمين.

# عيوب القطاعين العام والخاص
# ١١

٧١- عدم وجود أمنية شاملة
٧٢- عدم وجود سياسة لتنظيم السجون .
٧٣- عدم وجود سياسة دفاعية.
٧٤- عدم وجود سياسة لأمن الدولة والعام.
٧٥- عدم وجود سياسة بما يتعلق بالإطفاء والدفاع المدني.
٧٦- عدم وجود سياسة خاصة بتطويرالمهن الحرة.
٧٧- عدم وجود سياسة احصائية شاملة.
٧٨- عدم وجود سياسة للعمل وإتاحة الفرص أمام العاطلين عن العمل.
٧٩- عدم وجود سياسة نفطية.
٨٠- عدم وجود سياسة لإدارة الجدوى.
٨١- عدم وجود سياسة خاصة بتنظيم بناء دور العبادة.

# في الختام

لقد أردنا من خلال عرضنا الإضاءة على البعض من الكثير من العيوب والنواقص في القطاع العام والتي هي نفسها موجودة في القطاع الخاص.
والمشاكل التي تعتري القطاعين العام والخاص يمكنها أن تطول إذا أردنا تعداد جميع النواقص والعلل التي تشكو منها الإدارات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع برمته في لبنان وعالمنا العربي.

إن خلق وعي عام ضرورة قومية. لأجل ذلك أشرنا إلى ذلك لتوعية الجميع إلى ضرورة إعادة الخبراء والمدققين النظر في أوضاعهم وإختيار القطاعات والمهن التي يجب أن يتخصصوا بها كي يكون عملهم ذات مستوى عال.
كما نحث شركات التدقيق والمدققين الأفراد على الإندماج كي يغطوا جميع المرافق العامة والخاصة.
نكتفي بهذا القدر من الملاحظات الأساسية التي تُثِل الإدارة العامة وتمنع تطورها كي تتمكن من وضع التشريعات المناسبة التي تنظم
فالنناقش الآن الوضع في لبناننا الحبيب في ظل الظروف التي نعيش فيها قبل فوات الأوان.

# نقابة خبراء المحاسبة المجازين ومعايير الرقابة والرصد وتقييم الاداء

إن نقابة خبراء المحاسبة المجازين مدعوة للتنسيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتفسير طبيعة عملها.
كما نتمنى على القيمين في النقابة خلق مركز للأبحاث والتطوير لدراسة إحتياجات لبنان على صعيد المعايير الواجب تواجدها في لبنان ووضع معايير للرقابة والرصد وتقييم الأداء في كافة المجالات والقطاعات وتشجيع الشباب على التخصص في مختلف ميادين العمل وإعداد دورات متخصصة في جميع احقول والتعاون مع الجامعات في لبنان لإيلاء هذا القطاع الرئيسي الأهمية التي يستحق.

إن الحوكمة والشفافية وحق الوصول إلى المعلومات من الشروط الأساسية لمحاربة الفساد والتي يجب أن تعتمدها النقابة وأن تقنع الخبراء بضرورة تطبيق المعايير الدولية وشرح مضمونها لأبناء المجتمع بجميع اطيافه لأهمية هذه المباديء وضرورة تقيد الدولة بها.

يقول العالم الكبير ألبرت أينشتاين أنه «**لا يمكننا حل مشاكل اليوم بتفكير الأمس**».

# الحكم الصالح والشفافية في القطاعين العام والخاص ودور التدقيق لإيجاد التكامل بينهما

إن أهم شيء في الإصلاح هو الرؤية، فإن انعدمت الرؤية فلا رجاء من إصلاح. والإصلاح الذي لا ينظر إلى المستقبل ويستبق التطورات القادمة ويتفاعل معها محكوم بالفشل.

وكي يكون هناك إصلاح فيجب أن يؤمن به المسؤولون وإلا فلن يكون إلا سراباً.

# وشكراً لاستماعكم